

شروط مشددة على الصحفي للسماح بالعمل في إدلب

واعتبر نشطاء هذا النموذج مرحلة جديدة من مراحل التضييق التي تتبعها "تحرير الشام" على العمل الصحفي في إدلب ومراقبة صفحاتهم، حيث أن المعلومات المطلوبة من خلال النموذج قد تشكل خطراً على حياة النشطاء وتحركاتهم وزيادة الرقابة عليهم. وسبق أن وجهت الهيئة عدة تليغيات قضائية لعدد من الإعلاميين، لمراجعتها بتهمة "تشهير وإفتراء"، بخصوص دعوى مقدمة ضدهم من جهة ما باسم "الحق العام".

الحصول على بطاقة صحافية يتطلب إجراءات وتقديم معلومات دقيقة عن تفاصيل العمل الحالي للصحافي ونشاطه السابق

وزعم المدير العام للإعلام، نجيب الخليل، بأن قرار التسجيل على البطاقات الصحافية لعام 2021، يأتي حرصاً على تسهيل العمل الصحفي وتنظيمه. ومنعت "المديرية" استخدام البطاقة الصحافية الصادرة عما تسميها "حكومة الإنقاذ" من قبل شخص آخر، إضافة إلى عدم إبرازها إلا عند الضرورة، وطالبت الشخص الذي يفقدها مراجعة "المديرية العامة للإعلام" خلال مدة أقصاها 48 ساعة، وشددت على ضرورة تسليم البطاقة حين انتهاء مدة صلاحيتها. وحددت ثلاثة أشهر للتسجيل والحصول على البطاقة الصحافية، مشددة على أنه لن يحق للصحافيين غير الحاصلين على بطاقات ممارسة العمل في المنطقة، وأعطت الأولوية لوسائل الإعلام للحصول على البطاقات الصحافية ومراجعة مكتب الشؤون الصحافية والإعلامية لمعرفة الوثائق اللازمة وحجز الموعد.

إدلب (سوريا) - فرضت "هيئة تحرير الشام" شروطاً مشددة على جميع من يمارس مهنة الصحافة والإعلام في محافظة إدلب شمال غرب سوريا، للسماح بالعمل ضمن مناطق نفوذها. ولا يمكن لأي صحفي أو ناشط العمل بالمجال الإعلامي دون امتلاك بطاقة صحافية صادرة عنها، غير أن الحصول على هذه البطاقة يتطلب إجراءات ومعلومات أشبه بالتحقيق الاستخباراتي، بحسب ما وصفها ناشطون وإعلاميون على مواقع التواصل.

وطالبت ما تسمى "المديرية العامة للإعلام" التابعة لـ "هيئة تحرير الشام" من كل من يمارس مهنة الصحافة والإعلام ملاء نموذج البطاقة الصحافية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر، التي تتضمن تفاصيل دقيقة.

وشددت "المديرية" عبر النموذج على إرسال معلومات دقيقة والإبتعاد عن المعلومات الخاطئة، وتشمل معلومات شخصية عامة عن الشخص المتقدم، وهي ذكر اللقب الصحافي، والاسم المستعار الذي يستخدمه في عمله الصحافي، ومكان وتاريخ الولادة، ومكان الإقامة الحالي، ومكان السكن الأصلي، إضافة إلى حسابات وجهات تواصل المقدم. ومن بين المعلومات المطلوبة ذكر معلومات الجهة الإعلامية التي يعمل معها، وطبيعة العقد والمسمى الوظيفي، وتاريخ بداية العقد وتاريخ انتهائه، إضافة إلى نماذج من أعماله الإعلامية الذي يقدمها للجهة التي يعمل معها، ومعلومات مماثلة عن الجهات التي عمل معها في وقت سابق، فضلاً عن الدورات التدريبية التي خضع لها مع ذكر اسم الجهة التي قدمت التدريب.

وفرضت على المتقدم من خلال النموذج ذكر الأعمال السابقة التي مارسها في العمل الإعلامي، كما طالبت بذكر معلومات عن شخصيات مرجعية، وصورة شخصية.

قتل الصحفيين رسائل ترهيب لا تتوقف في أفغانستان

وزاد قتل الصحفيين والمسؤولين ونشطاء حقوق الإنسان في الشهور الأخيرة، مع ارتفاع وتيرة العنف في أفغانستان رغم محادثات السلام بين الحكومة وطالبان. وذكر بيان صادر عن إدارة المخابرات في أفغانستان، السبت، أنه تم احتجاز عشرين شخصاً بشبكة "حقيقي" كانا مطلوبين بسبب محاولة اغتيال صحفي في إقليم خوست شرق أفغانستان. وكان المهاجمان في مهمة لاستهداف صحفي بقناة محلية في العاصمة الإقليمية، حسب البيان.

ويعتقد أن شبكة "حقيقي" ترتبط بعلاقات وثيقة مع حركة طالبان. وينظر بعض الخبراء إلى الشبكة بوصفها النزاع العسكرية للمسلحين. ومنذ أوائل نوفمبر، أودت سلسلة من الهجمات المسلحة والتفجيرات بحياة المذيع السابق بموقع "طلوع نيوز" ياما سبواوش، والصحافي بـ"راديو آزادي" إلياس داي ومذيع "نيكاس تي.في" مالاسي مايواند والمقدم بـ"أريانا نيوز" فاردين أميني، ومراسل "أسوشيتد برس" رحمة الله نيكزاد.

ودعا الاتحاد الأوروبي، إلى إجراء تحقيق كامل ومحاسبة المسؤولين عن الهجمات، التي طالت صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان في أفغانستان، مؤكداً أنها تساهم في تقويض عملية السلام في البلاد من خلال نشر الخوف والترهيب.



الصحافيون باتوا الهدف الأول للإرهابيين

كابول - أعلنت السلطات الأفغانية مقتل صحفي بالبرصاص في كمين سيارة في وسط أفغانستان، وإحباط محاولة اغتيال صحفي آخر، في حوادث تكررت في الأشهر الأخيرة بشكل خطير، وفق قطاع الصحافة والإعلام في البلاد لوقوف نشاطهم المهني. وفتح مسلحون مجهولون النار على الصحفي بسم الله عادل أيماك رئيس تحرير إذاعة "صدي الغور"، الجمعة، في قرية بالقرب من "فيروز كوه" بولاية غور وسط أفغانستان، وهو خامس إعلامي يسقط قتيلًا خلال شهرين.

وقال المتحدث باسم الشرطة إن المسلحين الذين كانوا يركبون دراجات نارية تمكنوا من الفرار من مكان الحادث، ويجري البحث عنهم.

وكان أيماك قد نجا سابقاً من هجومين مسلحين على الأقل.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن العملية الإرهابية، إلا أن الرئيس الأفغاني أشرف غني أشار إلى مسؤولية طالبان عن قتل الصحفيين.

وحدد غني باغتيال الصحفي أيماك، وقال إن حكومته ملتزمة بدعم وتعزيز حرية التعبير. وأضاف في تغريدة على تويتر "لن نستطيع طالبان والجماعات الإرهابية الأخرى إسكات الأصوات المشروعة للصحافيين ووسائل الإعلام بتقديس مثل هذه الهجمات".

وتابع "الفن لا يمنع لكن يحاربه فن بديل، على النقيض أن يعطي الحرية للفن، والأفضل سيستمر ويطرده الرديء".

وقال الشناوي "لا يبالغ إذا قتل إن نجاح أغاني المهرجانات وانحياز الشارع لها، قد يدفع هاني شاكر لتقديم هذا اللون، وربما لن يحقق نفس نجاح حسن شاكوش وحمو بيكا".

وعيد لـ «المتقنين أدواراً إعلامية» تشبي بالحملة ضد الصحافة في الجزائر

الحكومة تريد إلغاء الفضاء الحر باحتواء المواقع الإخبارية



صوت الشعب مكتوم

المحتلمين من الشركات الخاصة، بما أن إعلانات الشركات الحكومية مُحتكرة من قبل الوكالة الوطنية للنشر والإشهار المملوكة للدولة، ويمكن استخدامها بسهولة للضغط على وسائل الإعلام، وهو ما أشارت إليه صراحة تصريحات بلحيمر بقوله "تمت محاصرة المتخذيدين وراء الربيع الإعلامي".

وتستعد الوكالة الحكومية، التي عملت حتى الآن مع وسائل الإعلام التقليدية، لاحتلال مشهد الإعلام الإلكتروني من خلال إنشاء فرع للإعلانات الرقمية.

وسبق أن تعرض ما لا يقل عن عشرة مواقع إخبارية للرقابة من قبل النظام خلال العام الماضي، مثل "راديو أم" و"مغرب إمرجنت" و"انترلين" و"قصبة تريبون"، وغيرها. وسبق أن تعرض موقع "كل شيء عن الجزائر" للحجب منذ 2017، لكن هذه الممارسة تتزايد، وفقاً للصحافيين.

وبذلك فإن الرقابة المتزايدة تمس كل شبكة الإنترنت الجزائرية، التي تضم 22 مليون مستخدم ومثلهم من مستخدمي الشبكات الاجتماعية، وإذا كانت السلطة تحاول وضع وسائل الإعلام تحت السيطرة من خلال الضغوط القانونية والتضييق الاقتصادي، فهي أيضاً تقاضي مستخدمي الإنترنت بسبب منشوراتهم النقدية على الشبكات الاجتماعية.

وبالنسبة إلى الصحفي سعيد جعفر، فإن الواعد الجديدة تهدف إلى "جعل أولئك الذين ينوون البقاء مستقلين، خارجين عن القانون".

بإمكانية الدخول إليها بشكل أساسي، والالتزام بنقلها إلى الجزائر "قد يؤدي إلى انتهاك بعض المبادئ مثل سرية المصادر".

وأشار إلى أن هذا الإجراء "أداة للتدخل في المحتوى المنشور على المواقع الإلكترونية من خلال فرض رقابة على كل ما ينتقد السلطات".

واعتبر الصحفي سعيد جعفر أن القانون يمثل "خطراً سخيماً للصحافة الإلكترونية المستقلة، وهذه إشارة سيئة أخرى".

وبموجب القانون باتت المواقع الإخبارية ملزمة بالتوطين حصرياً، في الجزائر بامتداد اسم "النطاق dz". وعلى المواقع الإلكترونية الإخبارية الامتثال للأحكام الجديدة والحصول على شهادة تسجيل للاستمرار في العمل قبل نهاية العام 2021 أو يتم حظر نشاطها.

وأشار صحافيون إلى أن الحكومة تعتبر الصحفيين الذين يعملون خارج البلاد متامرين ويسعون إلى تدمير مخططات مشبوهة، لأنهم ينتقدون السلطة.

ويتعارض نظام الترخيص هذا "مع أحكام الدستور التي تمنع أي رقابة مسبقة" على وسائل الإعلام، وفق ما ذكره أمين زغدوي، المستشار القانوني للمنظمة غير الحكومية؛ "المادة 19" المدافعة عن حرية التعبير.

وأوضح "المرسوم التنفيذي يتضمن التزامات تهدف إلى تعزيز قبضة السلطة السياسية على حرية التعبير على الإنترنت".

ونبه إلى أن معظم المواقع مستضافة حالياً في الخارج، لأسباب فنية تتعلق

وتحول مخاوف الصحافيين الجزائريين من الرقابة المتزايدة إلى واقع ملموس بحسب ما تشير إليه تصريحات وزير الاتصال الجزائري الذي يلوح بحماسة وسائل الإعلام التي يسميها "المشبوهة" وتطهير القطاع، استناداً إلى قانون مثير للجدل، وسبق أن حذر أهل المهنة من تأثيره عليهم.

الجزائر - شن وزير الاتصال الجزائري عمار بلحيمر، هجوماً على بعض الصحافيين ووسائل الإعلام معلناً أنه تمت "محاصرة المتخذيدين وراء الربيع الإعلامي والمتقنين أدواراً إعلامية لتصير مخططات مشبوهة" مع بداية إصدار النصوص التنظيمية وإعادة النظر في الكثير من الأمور الهيكلية.

وقال بلحيمر في مقابلة مع وكالة أنباء الشرق الأوسط "إنهم باتوا قريبين من الخروج إلى المحاسبة أمام الرأي العام بمجرد تطهير المجال الإعلامي من كل الممارسات المشبوهة".

ويشير الوزير إلى المرسوم التنفيذي الذي صدر في ديسمبر الماضي، لتحديد قواعد ممارسة الإعلام الإلكتروني بالبلاد، وروجت لها الحكومة باعتبارها أول خطوة من نوعها لتنظيم القطاع الذي يشهد فوضى متزايدة، بينما اعتبر العديد من الصحافيين أن القانون يهدف إلى زيادة الرقابة على المواقع الإخبارية، ما يهدد حريتها وحتى وجودها بالنظر إلى التضييق الذي تعاني منه.

وأهل المهنة ينتقدون القانون الذي قدمه وزير الاتصال كدرع ضد الهجمات التي تستهدف الجزائر وجيشها على شبكة الإنترنت، ويتيح تحديد طبيعة المؤسسات الإعلامية التي تنشر مادة إعلامية في الإنترنت، ومعرفة من يديرها، ويمكن تواجدها مع ضرورة توطينها محلياً، معتبراً أن "الأمر يتعلق بنصوص قانونية تعيد الاعتبار إلى العمل الإعلامي المهني المحترف".

وحذر صحافيون منذ صدور المرسوم من أن المواقع الإخبارية الإلكترونية تمثل فضاء حراً وهي تقلت من سيطرة السلطات فنياً واقتصادياً.

قنوات أغاني المهرجانات على يوتيوب قيد المحاكمة في مصر

القاهرة - تنظر محكمة مصرية في دعوى قضائية بوقف جميع القنوات على موقع يوتيوب، التي تبث عليها أغاني المهرجانات، باعتبارها "انحداراً فنياً وأخلاقياً"، وفق ما جاء في وصف الدعوى التي وجهت الأحد، ضد كل من وزير الإعلام المصري، ورئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ورئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بصفاتهم.

وتحظى "أغاني المهرجانات" بنسب مشاهدة عالية على يوتيوب، حيث تصل المشاهدات أحياناً إلى العشرات من الملايين للأغنية الواحدة، وأصبح العديد من مؤديها من النجوم المعروفين، وهو ما أثار غضب الكثيرين وفي مقدمتهم نقابة الموسيقيين، التي تعترض أن تأثير هذا اللون الغنائي سلبي على المجتمع، بما تضمه أحياناً من مصطلحات أو دعوات تتعارض مع التقاليد المصرية السائدة.

وأوضحت الدعوى أن نقيب الموسيقيين في مصر هاني شاكر، أصدر بياناً تناول وجود جدل مجتمعي على

الساحة المصرية، و"وجود شبه اتفاق بين كل طوائف المجتمع على الحالة السيئة، التي باتت تهدد الفن والثقافة العامة، بسبب ما يسمى بأغاني المهرجانات"، التي هي نوع من أنواع موسيقى وإيقاعات "الزار"، وكلمات موحية ترسخ لعادات وإيحاءات غير أخلاقية في الكثير منها، وقد أفرزت هذه المهرجانات ما يسمى بـ"مستمع الغريزة".

وقال الفنان هاني شاكر، خلال تصريحاته عبر قناة "إم.بي.سي مصر"، إن "المطربين الذين يغنون مهرجانات يجب أن يعلموا الكلام الذي يقولونه، والشككة إنه لا توجد رقابة عليهم ولا أحد يوجههم".

وأضاف "لا يجب أن ينقل على التلفزيون أغاني المهرجانات، ولا يجب أن يردد الأطفال الصغار مثل هذه الأغاني" مشيراً إلى أن "الأغاني التي لا تتضمن كلاماً خادشاً ليست فيها مشكلة". واعتبرت الدعوى أن مؤدي أغنية المهرجان هو "الأب الشرعي للانحدار

أغاني المهرجانات تحظى بنسب مشاهدة عالية على يوتيوب، وأصبح مؤدوها من النجوم، ما أثار غضب نقابة الموسيقيين

ويتجدد الجدل بشأن أغاني المهرجانات مع كل نجاح شعبي تحققه أغنية تنتمي إلى هذا التيار، فباتت تقاسم أساساً من طقوس المناسبات على اختلافها وأينما كانت، وتخطت مشاهدات قنوات هذه الأغاني على يوتيوب عام 2020 الأعوام الماضية بأشواط، وفق ما ذكرت وسائل إعلام مصرية محلية.

وتابع "الفن لا يمنع لكن يحاربه فن بديل، على النقيض أن يعطي الحرية للفن، والأفضل سيستمر ويطرده الرديء".